تقييم مساهمة منظمة الصحة العالمية في العراق

موجز تنفيذي





موجز تنفيذي

1- مقدمة

معلومات أساسية

ترد تقييمات مساهمة المنظمة على المستوى القُطري في خطط عمل الثنائيات الخاصة بالتقييم على نطاق المنظمة، التي يوافق عليها المجلس التنفيذي للمنظمة. وتركز هذه التقييمات على النتائج المحققة على المستوى القُطري، باستخدام مدخلات من جميع مستويات المنظمة الثلاثة. كما أنها تقيّم إسهامات المنظمة في ضوء احتياجات البلدان في مجال الصحة العامة والأغراض المُصاغة في برنامج العمل العام للمنظمة والصكوك الاستراتيجية الرئيسية على المستوى القُطري، بما فيها استراتيجيات التعاون القُطري، وخطط عمل الثنائيات الخاصة بمكاتب المنظمة القُطرية، والاستراتيجيات الصحية الوطنية. وتوثق التقييمات الممارسات الجيدة وتوفّر دروساً يمكن الاستعانة بها في تصميم استراتيجيات وبرامج وطنية جديدة.

وجمهورية العراق بلد متوسط الدخل يتعافى من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي تعرّض لها لعقود من الزمن، ومن أزمة إنسانية بلغت ذروتها في عام 2017، ودفعت بملايين النازحين داخليًا واللاجئين إلى العيش في المخيّمات، ومن أثر جائحة كوفيد-19. وبالنظر إلى عملية الانتقال الحالية نحو التنمية الطويلة الأجل وفي انتظار وصول ممثل جديد للمنظمة، حُدِّد توقيت هذا التقييم على نحو يضمن الاستفادة المثلى في التخطيط الاستراتيجي للمنظمة.

الغرض والنطاق

يتمثل الغرض المزدوج من تقييم مساهمة المنظمة في العراق في تحسين المساءلة عن النتائج تجاه الجهات صاحبة المصلحة في المنظمة وخارجها، فضلاً عن تعزيز التعلّم التنظيمي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في المستقبل. ويمتد الإطار الزمني لهذا التقييم على مدار الفترة 2019–2023. ويستهدف هذا التقييم المستخدمين الداخليين (على جميع مستويات المنظمة) والمستخدمين الخارجيين (النظراء والشركاء والجهات المانحة).

موضوع التقييم

يكمن موضوع التقييم في مساهمة المنظمة على المستوى القُطري في العراق، مع التركيز على تطوير النظام الصحي وعلى التدخلات المنفّذة أثناء الطوارئ الصحية في الفترة قيد الاستعراض. وبلغ إجمالي المصروفات من ميزانية مكتب المنظمة القُطري في الفترة 2019–2023 ما قيمته 224 830 دولاراً أمريكياً. وتمثّلت إحدى الأولويات الرئيسية للمكتب القطري في الفترة من عام 2019 إلى عام 2023 في دعم وزارة الصحة الاتحادية في تنفيذ السياسة الصحية الوطنية، وإن كانت الغالبية العظمى من التمويل مخصّصة لتقديم خدمات الطوارئ الصحية إلى النازحين داخلياً واللاجئين والمجتمعات المُضيفة، بالتعاون مع وزارة الصحة في إقليم كردستان العراق، فضلاً عن الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وتشارك المنظمة في فريق الأمم المتحدة القُطري وتعمل ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024.

الأساليب والقيود

اختار فريق التقييم تصميمًا غير تجريبي يجمع بين نهج نظري ونهج تشاركي. وخلال مرحلة الاستهلال، وُضعت نظرية للتغيير واستُخدمت باعتبارها إطاراً تحليلياً للتقييم (انظر الملحق 1). كما وضع الفريق مصفوفة تقييم (انظر الملحق 2) تتضمن أسئلة التقييم (الفرعية) ومصادر البيانات والأساليب المستخدمة. واتسم النهج بطابع استشرافي وتقديري وتشاركي، مما أفضى إلى عقد عدة جلسات تدبر مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. وكانت المنهجية نوعية الطابع، حيث شملت استعراضاً للوثائق (أكثر من 150 وثيقة) ومقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية ومناقشات لمجموعات التركيز (104 مشاركين، منهم 81 من الذكور و 26 من الإناث) وسبع زيارات لمواقع في نينوى ودهوك والبصرة. وجرى التحقق من صحة البيّنات عن طريق جلسات للتعقيب قبل المغادرة، وتم تثليثها وتحليلها. كما تم التحقق من صحة النتائج، وأُعدّت الدروس والتوصيات أثناء حلقة عمل إلكترونية بمشاركة الجهات صاحبة المصلحة في الفريق المرجعي المعني بالتقييم (انظر الملحق 9). وكانت هناك قيود خفيفة شملت التحيّز في المحتمل في اختيار المواقع المقرر زيارتها والجهات صاحبة المصلحة المزمع إجراء مقابلات معها، والتحيّز في الإجابة نتيجة حضور موظفي المنظمة المعنيين بالتقييم في المقابلات. وقد تم التخفيف من حدة التحيّز في الإجابة بتوضيح استقلالية مكتب التقييم التابع للمنظمة ومبادئ السرية للمجيبين.

2- النتائج الرئيسية

فعالية دعم المنظمة للنظام الصحي في العراق

تعكس مدخلات المنظمة ومخرجاتها طائفة متنوعة من طرائق الدعم وتدخلاته. ومنذ عام 2019، يشمل الجزء الأكبر من تدخلات المنظمة إلى حد بعيد الدعم أثناء الطوارئ الصحية، بما في ذلك في سياق الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وبدرجة أقل نسبياً الدعم المقدَّم لغرض تطوير النظام الصحي من خلال طرائق الدعم السياساتي والاستراتيجي والتقني. وتشمل مخرجات الطوارئ الصحية الدعم المادي والتقني لتقديم الخدمات الصحية إلى النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة، ودعم إعادة الإعمار والبنية التحتية لخدمات الإحالة الصحية، وشراء الأدوية والتكنولوجيات الصحية وتخزينها والإمداد بها. واضطلعت المنظمة، بصفتها رئيسة مجموعة الصحة التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بدور المنسق بين الشركاء الصحيين وقدمت معلومات أساسية عن إتاحة الخدمات. وتشمل مخرجات دعم المنظمة للنظام الصحي (على سبيل الذكر لا الحصر)، منذ عام 2019، الرقمنة والإصدار 2 من برنامج المعلومات الصحية المحلية "DHIS-2"، وترصد الأمراض، ودعم تصميم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة وأدت المدخلات التقنية ومدخلات التمويل لمكتب المنظمة الإقليمي ومقرها الرئيسي إلى مساعدة المكتب القطري على تقديم الدعم إلى شركاء قطاع الصحة.

ولكن، على الرغم من وجود بينات سردية كثيرة على مخرجات المنظمة وإنجازاتها، لم يتمكّن التقييم من تحديد فعالية المنظمة في العراق تحديداً كمياً فيما يخص تعزيز النظام الصحي، أي في إحراز تقدم صوب تحقيق النتائج المنشودة. ويكمن السبب الرئيسي لذلك في أن مكتب المنظمة في العراق لم يتفق مع وزارة الصحة العراقية على استراتيجية للتعاون القُطري، تحدّد إجمالاً الكيفية التي تفضي بها المدخلات والمخرجات إلى رفع مستوى النتائج المحققة، وتوفّر مؤشرات وجداول زمنية وغايات. وفضلاً عن ذلك، فإن الإبلاغ الحالي عن التقدم المحرز صوب تحقيق المخرجات والحصائل المؤسسية للمنظمة غير مترابط ولا يسفر عن معلومات واضحة عن التقدم المحرز صوب تحقيق الغايات. ومع ذلك، تُظهر مختلف التقارير المرحلية للمشاريع التي تموّلها الجهات المانحة أن الأهداف المرحلية الرئيسية المتفق عليها الخاصة بالتدخلات قد تحقّقت، وتعرب مصادر المعلومات الرئيسية عن رضاها العام عن الدعم المقدّم من المنظمة، لا سيما فيما يتعلق بقيادة خدمات الطوارئ الصحية أثناء جائحة كوفيد-19 (التي لا تزال خارج نطاق استراتيجية التعاون القُطري) وتقديم خدمات الطوارئ الصحية داخل المخيّمات.

أهمية الدعم المقدَّم من المنظمة وتدخلاتها

يواجه تقييم أهمية الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى العراق تحدياً مماثلاً. فمن جهة، يعتبر النظراء الحكوميون أن المنظمة تستجيب بوجه عام لطلباتهم للحصول على المساعدة التقنية. ويعتبر العاملون الصحيون والمجتمعات المحلية أن دعم المنظمة للخدمات الصحية يلبّي احتياجاتهم. كما أن تصميم فرادى التدخلات يشمل عموماً تقييماً للاحتياجات، وتدعم المنظمة مختلف التقييمات الوطنية للخدمات الصحية والاحتياجات الصحية. ومع ذلك، تفتقر المنظمة، من الجهة الأخرى، إلى تقييم شامل لاحتياجات قطاع الصحة أو تحليل لحالته كفيل بأن يساعد على وضع استراتيجية شاملة ومستجيبة وذات أهمية في مجال الدعم القُطري المقدم من المنظمة في العراق. وعلاوة على ذلك، تتساءل الجهات الداخلية والخارجية صاحبة المصلحة عما إذا كانت المنظمة تحقق ميزتها النسبية، بالنظر إلى بعض احتياجات النظام الصحي في العراق والفرص المتاحة له، على سبيل المثال فيما يتعلق بالتغطية الصحية الشاملة وتغيّر المناخ. وأخيراً، يواجه مكتب المنظمة القُطري صعوبات في ضبط تركيزه في ظل الواقع الجديد المتمثل في انخفاض التمويل لأغراض المساعدة الإنسانية (والاحتياجات الإنسانية).

اتساق دعم المنظمة على الصعيد الداخلي وضمن منظومة الأمم المتحدة

لقد كان اتساق الدعم المقدَّم من المنظمة، بوصفها جزءاً من منظومة الأمم المتحدة، عند مستوى جيد، ليس فقط بصفتها رئيساً لمجموعة الصحة أثناء الأزمة الإنسانية ولكن أيضاً في اضطلاعها بدورها في تطوير إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. بيد أن الاتساق مع مستويات المنظمة الثلاثة متباين؛ ففي حين أن المكتب القطري يتولى التنسيق بين النظراء الحكوميين والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط على نحو فعال، فإن بعض طلبات المعلومات أو عروض المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب الإقليمي لشرق المتوسط والمقر الرئيسي تعتبر طلبات مدفوعة بعامل العرض وليست قائمة على الاحتياجات.

استدامة تدخلات ونتائج المنظمة

قيمت استدامة تدخلات ونتائج المنظمة على أنها متباينة. فالدعم المقدم إلى النظام الصحي في مجال وضع القواعد والمعايير مستدام بوجه عام، حيث تتسم الاستراتيجيات والنظم بطول مداها، ويستند بناء القدرات في المنظمة بوجه عام إلى نهج تدريب المدرِّبين. بيد أنه من غير المرجح أن تستمر الخدمات الصحية المقدَّمة إلى السكان النازحين داخلياً خارج نطاق دعم المنظمة (أي الجهات المانحة في مجال العمل الإنساني). وقد كانت العملية الانتقالية التي أعقبت مرحلة تقديم المساعدات الإنسانية منذ عام 2017 صعبة على المنظمة (والجهات الفاعلة الأخرى في مجال العمل الإنساني) لعدة أسباب، منها آثار جائحة كوفيد-19 والطابع الطويل الأمد لانعدام الأمن والتوتر الطائفي والاختلافات في مواقف الحوكمة المحلية، مما جعل الحكومة غير قادرة على تحمّل المسؤولية عن الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، من غير المرجح أن تكون المشاريع الأخيرة الرامية إلى دعم البنية التحتية مستدامة لأنها تفتقر إلى التمويل اللازم لتكاليف الصيانة والتشغيل.

كفاءة تنفيذ الدعم المقدَّم من المنظمة

وجد التقييم بيّنات متباينة على كفاءة عمليات التنفيذ التي تضطلع بها المنظمة. ويبدو أن إدارة الموارد المالية والبشرية فعالة في المكتب القُطري، غير أن الاعتماد على التمويل لأغراض المساعدة الإنسانية لا يزال مرتفعاً. وعلى الرغم من أن هذا المصدر من مصادر التمويل سيتوقف في عام 2024، فإن المكتب القُطري يفتقر إلى استراتيجية لتعبئة الموارد كفيلة بالتخفيف من حدة هذه المشكلة، أو إلى استراتيجية انتقالية في مجال الموارد البشرية، ومع ذلك فإن الاستعراض الوظيفي الجاري¹ قد يفيد في ذلك. ويتحقق التنفيذ عموماً في المواعيد المحددة، وإن كان قد أفيد عن حدوث تأخيرات بسبب نظم بذل العناية الواجبة وضمان الجودة المتبعة في المكتب الإقليمي والمقر الرئيسي، ومن الجدير بالملاحظة أن التقييم خلص إلى أن الإدارة القائمة على النتائج ضعيفة ولا تعمل عموماً كأداة إدارية متاحة للفريق القُطري. ويعكس ذلك مواطن ضعف نظام الإدارة القائمة على النتائج في المؤسسة، وفقاً لما هو مبيّن في التقييمات المؤسسية التي جرت مؤخراً، وهو أمر يخرج عن سيطرة المكتب القُطري إلى حد كبير.

¹ لم يتمكن فريق التقييم من الاطلاع على مشروع تقرير الاستعراض الوظيفي؛ والموضوع يخرج عن نطاق هذا التحليل.

3-الاستنتاجات والتوصيات: المسائل الرئيسية لمكتب المنظمة في العراق

يقدم التقييم، أولاً، استنتاجاً شاملاً بشأن مجموعة معايير التقييم وأسئلته. كما يقدم، بعد ذلك، استنتاجات وتوصيات بشأن ثلاث مسائل استراتيجية لمكتب المنظمة القُطري جرى تحديدها في المناقشة مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة وعُرضت بمزيد من التفصيل خلال حلقة عمل ترمي إلى المشاركة في إعداد الاستنتاجات والتوصيات. وتشمل هذه المسائل وضع استراتيجية متوازنة للتعاون القُطري؛ وقياس التقدم المحرز؛ والانتقال على نحو مسؤول إلى مرحلة وقف الأعمال الجارية المتعلقة بالطوارئ الصحية.

الاستنتاجات العامة المتعلقة بمعايير التقييم

الاستنتاج 1: حقّقت المنظمة العديد من الإنجازات الهامة والجوهرية في العراق، بيد أن البيّنات المتوفرة بشأن الفعالية قليلة والبيّنات على الاستدامة متباينة.

من الصعب تأكيد أهمية وفعالية التدخلات التي اضطلعت بها المنظمة منذ عام 2019 في ظل غياب استراتيجية للتعاون القطري للمنظمة تشمل تقييماً للاحتياجات واستراتيجيات ذات أولوية وإطاراً للنتائج. وفي حين أن الدعم المقدَّم من المنظمة في مجال خدمات الطوارئ الصحية يلبّي الاحتياجات الصحية لبعض الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، فمن غير المرجح أن يستمر هذا الدعم. أما الدعم الذي تقدمه المنظمة في مجال وضع القواعد والمعايير لغرض تعزيز النظام الصحي فيتسم بقدر أكبر من الاستدامة. وفي حين أن الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة بلغ مستوى جيداً وأن المنظمة تحظى بالتقدير لخبرتها الخاصة في مجال وضع القواعد والمعايير، فإن الاتساق داخل مستويات المنظمة الثلاثة متباين، مما يتسبب جزئياً في حدوث حالات من التأخير وتعقد نُظم الرصد والتقييم. ويتمثل الخطر الأكبر المُحدق بالدعم الذي تقدمه المنظمة في العراق في ضرورة تكييفه ليظل ملائماً وفعالاً، في ظل تغير احتياجات قطاع الصحة في العراق من الدعم أثناء للطوارئ الصحية إلى دعم النظم الصحية.

ويخلص التقييم إلى أن المنظمة دعمت العراق في الفترة قيد الاستعراض بشكل رئيسي باستجابات أثناء الطوارئ الصحية، وبدرجة أقل، بتدخلات تهدف إلى تعزيز النظم الصحية. وهناك احتياجات غير ملبّاة تتعلق بتعزيز النظام الصحية وبالأخص الرعاية الصحية الأولية وتمويل الصحي في مجالات (مواصلة) الرقمنة؛ والتغطية الصحية الشاملة، وبالأخص الرعاية الصحية الأولية وتمويل الصحة؛ والتصدّي لآثار تغيّر المناخ على الصحة؛ ونُظم الوقاية من الطوارئ الصحية والاستجابة لها.

وضع رؤية: تحقيق التوازن بين دعم النظام الصحي والدعم أثناء الطوارئ الصحية

الاستنتاج 2: على الرغم من أن المنظمة تعكف إلى حد كبير على تلبية الاحتياجات الصحية للناس في العراق، فإنها لم تُعِد تحليلاً منهجياً لحالة الاحتياجات الصحية ذات الأولوية. كما تلبي المنظمة إلى حد كبير احتياجات الحكومة، ولكنها لم تتفق مع وزارة الصحة على أولويات النظام الصحي (النتيجة 1، والنتائج من 3 إلى 7).

الاستنتاج 3: على الرغم من الإنجازات الجوهرية العديدة المحققة، فإن من الصعب تحديد مستوى الفعالية أو الأثر بسبب ضعف تحديد نتائج المنظمة، وعدم وجود نظرية للتغيير تحدد بوضوح مجموعة من التدخلات المتسقة التي تفضي إلى حصائل محددة وتسهم في تحقيق أهداف المليارات الثلاثة (النتائج من 1 إلى 6، والنتيجة 16).

الاستنتاج 4: هناك قدر ضئيل من التآزر بين العمل التشغيلي الذي يضطلع به مكتب أربيل والعمل المتعلق بالنظام الصحي الذي يضطلع به مكتب بغداد. ومن غير المرجح أن يتواصل تقديم الخدمات الصحية في المخيمات ودعم البنية التحتية لخدمات الإحالة بعد توقّف دعم المنظمة، في حين أن السياسة التمهيدية للمنظمة ودعمها الاستراتيجي والتقني غالبا ما يكونان أكثر استدامة (النتائج 1 و 3 و 6 و من 8 إلى 11).

الاستنتاج 5: في بيئة معرّضة للطوارئ مثل العراق، قد ينطوي "الانتقال إلى مرحلة وقف أعمال الطوارئ" على انقسام زائف، حيث إن تعزيز النظم الصحية يشمل تعزيز نظم التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية (النتائج 1 و 3 و 5 و 6 و 8).

يمثّل عام 2024 فرصة ممتازة أمام المكتب القُطري لتحديد استراتيجية أطول أجلاً، حيث سيُعيَّن ممثلٌ قُطري جديد للمنظمة في الربع الأول من العام. كما أن الحكومة بصدد وضع سياسة صحية وطنية والتمست دعم المنظمة في هذا الشأن؛ ويعكف فريق الأمم المتحدة القُطري على وضع إطار عمل مدته خمس سنوات للتعاون في مجال التنمية المستدامة يستند إلى تحليلٍ لحالة البلد ويشمل التحديات الصحية؛ وتعكف المنظمة على وضع برنامج عمل عام جديد.

توصيات لوضع رؤية استراتيجية من أجل العراق

1- ينبغي لمكتب المنظمة القُطري أن يضع استراتيجية للتعاون القُطري تتواءم مع الاستراتيجية الصحية الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. (درجة إلحاح عالية)

2- ينبغي لمكتب المنظمة القُطري أن يجري تقييماً للاحتياجات الوطنية من الدعم لقطاع الصحة يتماشى مع عملية التخطيط الاستراتيجي الوطني ويسترشد بها. (درجة إلحاح عالية)

2- ينبغي لمكتب المنظمة القُطْري أن يدمج كل الدعم المقدّم (في المجال التشغيلي ومجال وضع القواعد والمعايير) لأنشطة التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية في إطار هدف استراتيجي واحد (على سبيل المثال، تمشياً مع ركيزة برنامج العمل العام الثالث عشر المتمثلة في "حماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل" ومع الحصيلة الرفيعة المستوى 5-2 لبرنامج العمل العام الرابع عشر المقبل والمتمثلة في "تعزيز التأهب للطوارئ الصحية والاستعداد لها والقدرة على الصمود أمامها"). (درجة إلحاح متوسطة)

4- ينبغي لمكتب المنظمة القُطري أن يدعم التخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك تحليل الحالة ووضع استراتيجية التعاون القُطري. (درجة إلحاح عالية)

رصد التقدم المحرز صوب تحقيق النتائج وإظهاره

الاستنتاج 6: تنطبق على العراق نتائج واستنتاجات التقييم الذي جرى مؤخرا للإدارة القائمة على النتائج، التي خلصت إلى عدم وجود بيئة مواتية لرصد التقدم المحرز صوب تحقيق النتائج والإبلاغ عنه بشكل مجد بطريقة تدعم المكتب القُطري في إظهار هذا التقدم (النتائج 2 و 5 و 16).

الاستنتاج 7: إعداد التقارير المرحلية للمكتب القُطري عملية كثيفة اليد العاملة وتستغرق وقتاً طويلاً، وتتألف من منتجات عديدة تستهدف جماهير مختلفة، ومع ذلك فإنها لا تبلغ على المستوى الإجمالي عن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المرحلية الرئيسية (النتائج 2 و 5 و 16).

الاستنتاج 3 وثيق الصلة أيضاً بإجراء مناقشة بشأن رصد التقدم المحرز، بمعنى أنه على الرغم من الإنجازات الجوهرية العديدة المحققة، يتعذر تحديد مستوى الفعالية أو الأثر بسبب ضعف تحديد نتائج المنظمة، وعدم وجود نظرية للتغيير.

وبينما تقع على عاتق المقر الرئيسي للمنظمة مسؤولية تحسين نظام الإدارة القائمة على النتائج على جميع مستويات المنظمة، فإن المكتب القُطري في العراق في وضع يمكّنه من تحسين أنشطته في مجالي الرصد والتقييم. وعادةً ما تتضمن استراتيجية التعاون القُطري نظرية للتغيير، فضلاً عن إطار للنتائج يشتمل على مؤشرات وغايات وجداول زمنية. ويمكن لإطار للنتائج رفيع المستوى أن يثري نُظم الرصد والتقييم بتدخلات محددة، والعكس صحيح.

توصيات لتحسين قياس النتائج

5- ينبغي لمكتب المنظمة القُطري أن يضع استراتيجية للتعاون القُطري تتضمن نظرية للتغيير وإطاراً للنتائج يشتمل على مؤشرات وغايات محددة. (درجة إلحاح عالية)

6- تمشياً مع التوصيات المتعلقة بتقييم الإدارة القائمة على النتائج، ولا سيما المواد 5 و 7 و 8، ينبغي الأمانة المنظمة والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط أن يعملا على تهيئة بيئة مواتية للقياس والتعلم، من خلال تبسيط نظام الرصد والإبلاغ والتشجيع على إرساء ثقافة التعلم والتقييم في المكاتب القُطرية.

7- ينبغي لمكتب المنظمة القُطري، في غضون ذلك، أن يقدم تقريراً ولحداً سنوياً استناداً إلى إطار نتائج استراتيجية التعاون القُطري وأن يعدّ وثائق إضافية لأي جمهور إضافي (مثل الجهات المانحة أو وسائل الإعلام) حسب الحاجة. (درجة إلحاح متوسطة)

فك الارتباط عن أعمال الطوارئ الصحية في العراق على نحو مسؤول

الاستنتاج 7: مع اقتراب الأزمة الإنسانية من نهايتها وتغيّر الأولويات والاحتياجات الوطنية، أصبحت عملية انتقال الدعم الجارية نحو النظم الصحية وعملية فك الارتباط عن أعمال الطوارئ الصحية تستلزمان إيجاد توازن بين إنجازهما بسرعة وكذلك على نحو مسؤول أمام الأشخاص الذين ما زالوا يتضررون (النتائج 1 و 5 و 8).

الاستنتاج 5 (أعلاه) وثيق الصلة أيضاً بفك الارتباط على نحو مسؤول، بمعنى أنه "في بيئة معرّضة للطوارئ مثل العراق، قد ينطوي "الانتقال إلى مرحلة وقف أعمال الطوارئ" على انقسام زائف، حيث إن تعزيز النُظم الصحية يشمل تعزيز نُظم التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية.

وقد كانت عملية الانتقال صعبة لأن الأزمة كانت معقدة وممتدة. ويتطلب فك الارتباط على نحو مسؤول إيلاء الاعتبار لجميع الجوانب التي تساعد النظراء الوطنيين والمحليين على مواصلة تدخلاتهم أو تعيق سبيلهم في هذا الشأن. وفي العراق، كان الوقت المستغرق في عملية الانتقال ووقف نشاط المجموعة قصيرًا ومفاجئًا عند التأمّل في أحداث الماضي، مما يعكس نوعاً ما التحوّل في أولويات الجهات المانحة في مجال العمل الإنساني. وكان من المحتمل أن يؤدي اتباع نهج تدريجي لتعطيل المجموعات الصحية إلى زيادة سلاسة العملية. وخلص فريق التقييم إلى أن الاحتياجات الإنسانية الملحة وانتهاكات حقوق الإنسان لا تزال قائمة، وأنه من المرجح أن تعاود الكوارث الظهور مرة أخرى، وأن قدرات النظراء الوطنيين واستعدادهم لقيادة التنسيق القطاعي ضعيفة. ويتطلب فك الارتباط على نحو مسؤول إلقاء نظرة على الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود السلام بالتوازي، بدلاً من مجرد الانتقال الضيق النطاق للخدمات القطاعية أو الصحية. ويمكن للمنظمة أن تستخلص العبر من منصة الحماية في العراق، التي تقدم إرشادات استراتيجية ومشورة ودعماً تقنياً إلى الأمم المتحدة والجهات الفاعلة التي تدعم جهود الأمم المتحدة في مجالي العمل الإنساني والتنمية بخصوص المسائل الرئيسية المتعلقة بالحماية، وعند الاقتضاء، الدعوة المشتركة الموجّهة إلى المؤسسات العامة المعنية.

توصيات بشأن فك الارتباط عن أعمال الطوارئ الصحية على نحو مسؤول:

8- ينبغي لمكتب المنظمة القُطري أن يدعو، بالاشتراك مع النظراء، إلى تعزيز خدمات الرعاية الصحية العامة وتوسيع نطاقها لتشمل احتياجات الأشخاص المهمشين وتلبّيها، بمن فيهم النازحون داخلياً واللاجئون

وغيرهم من الأشخاص المعنيين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها مثل المخيمات. (درجة إلحاح عالية)

9- ينبغي لمكتب المنظمة القُطري أن ينشئ آليات تنسيق على المستوى الاستراتيجي للتأكّد من الاضطلاع بأنشطة الدعوة والمشاركة الرفيعة المستوى بشأن المسائل الأساسية والمستجدة التي نُقلت من المنظمة إلى النظراء الوطنيين، من أجل ضمان وفاء هؤلاء النظراء بالمسؤوليات التي نُقلت إليهم على نحو ملائم وغير تمييزي. (درجة إلحاح عالية)

10- ينبغي لمكتب المنظمة القُطري أن يدعو، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، إلى مواصلة توفير التمويل من أجل تلبية ما تبقّى من الاحتياجات الصحية الطارئة لأشد الفئات ضعفاً. كما ينبغي له أن يدعو إلى التمويل الجماعي للتدخلات في مجالي العمل الإنساني والتنمية. (درجة إلحاح عالية)

ينبغي إرسال جميع الاستفسارات المتعلقة بهذا التقييم إلى: مكتب التقييم التابع لمنظمة الصحة العالمية

البريد الإلكتروني: evaluation@who.int

الموقع الإلكتروني: التقييم ("Evaluation") الموقع الإلكتروني